جامعة الأزهر
كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

زيادات المتن عند مسلم على البخاري

من خلال دراسة حديث أبي بكرة في خطبة حجة الوداع، الذي فيه: (ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جُزَيْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا)

إعداد

سعيد بن حسين بن عوض القحطاني

طالب دراسات عليا مرحلة الدكتوراه بجامعة القصيم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد الثالث والأربعون، لعام ١٤٤٥هـ
يونيو ٢٠٢٤م والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٢٤/٦١٥٧ والترقيم الدولي
الطباعي ٢٩٧٤-٤٦٦٠ I.S.S.N و ٢٩٧٤-٤٦٧٩ The Online ISSN

زيادات المتن عند مسلم على البخاري من خلال دراسة حديث أبي بكرة في خطبة حجة الوداع، الذي فيه: (ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جُزَيْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا)

سعيد بن حسين بن عوض القحطاني

قسم الحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني: Saeed. ٦٤٦٣s@gmail. com

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث دراسة الزيادة التي زادها مسلم في صحيحه من حديث أبي بكرة في خطبة حجة الوداع، على متن صحيح البخاري، وهي قوله في آخر الحديث: (ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جُزَيْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا)، وموقف الأئمة النقاد من هذه الزيادة، وخلاصة القول فيها. إن مصنفات النُّقاد من أئمة الحديث المتقدمين قد احتوت على الكثير من أمثلة نقد المتون، لا كما ادعى المستشرقون أن جهدهم إنما كان في خدمة الأسانيد فقط، وإنمَّا أتي ذلك من قبل جهلهم بمصنفات أهل الحديث، كما أن دراسة وسبر جميع الأحاديث التي تكلم فيها المتقدمون من أهل الحديث في مصنفات العلل فيما يخص نقد المتون وبيان الراجح والمرجوح منها أمر مهم جداً، وإن بدا صعوبته في أول الأمر، وكما إن دراسة ما يتعلق بالرواة أيضاً من أهم الوسائل والدلالات لمعرفة الغريب في الآثار والأخبار، ولقد اهتم النُّقاد بتحقيق وتحديد أنواع الخلل الذي قد يطرأ على الرواة والمرويات؛ لاستخراج الأدلة على بطلان الأخبار الضعيفة والمكذوبة بشكل عام، ومن ثم استطاعوا تقرير الوهم أو الخطأ في الرواية وإن جاءت من الحفاظ الكبار.

الكلمات المفتاحية: زوائد الألفاظ، تعريف زيادات، منهج مسلم، زيادة المتن، حقيقة الزيادة

Additions to the text according to Muslim on Bukhari By studying the hadith of Abu Bakra in the sermon of the Farewell Pilgrimage، in which: (Then he retired to two salty rams and slaughtered them، and to a flock of sheep and divided them among us)

Saeed bin Hussein bin Awad Al-Qahtani
Department of Hadith، College of Sharia and Islamic Studies، Qassim University، Kingdom of Saudi Arabia.
Email: Saeed. ٦٤٦٣s@gmail. com

ABSTRACT:

This research deals with the study of the addition that Muslim added in his Sahih from the hadith of Abu Bakra in the sermon of the Farewell Pilgrimage، in the text of Sahih al-Bukhari، which is his statement at the end of the hadith: (Then he went back to two salty rams and slaughtered them، and to a flock of sheep and divided them among us)، and the position of the A's From the critics This increase، the bottom line is.

The works of the critics of the ancient imams of hadith have contained many examples of criticism of texts، not as about because of their ignorance of the works of the hadith scholars، just as the study and examination of all the hadiths in which the predecessors spoke The scholars of hadith in the compilations of ills with regard to criticizing texts and clarifying which ones are more

correct and which ones are more likely is a very important matter، even if it evidence of the invalidity of weak and false news in general، and then they were able to determine the illusion or error in the narration، even if it came from great scholars.

Keywords: Word additions، Definition of additions، Muslim approach، Addition to the text، The reality of addition

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، شهادة تملأ القلب نوراً واعتقاداً بوحدانيته إلى يوم الدين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله ربنا عز وجل إلى الناس أجمعين، اللهم صل وسلم وبارك عليه في الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،

إن الله تعالى قد أتم علينا النعمة ببعثة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين وإمام المرسلين، فأكمل به الدين، وقضى جلّ في عُلاه بحكمته ولطفه وكرمه ألا ينقطع فضلُه ومنُّه على عباده، فتكفل سبحانه بحفظ ذلك النور الذي أرسله به، وهو القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾(١).

وقيض الله تعالى للأمة من يحفظ السنة النبوية من الحملة الصادقين الموثقين والعلماء، الذين رزقهم الله من الحفظ والذكاء ما مكنهم به من القواعد الدقيقة لحفظ الحديث الشريف وتدوينه، ووضعوا له أصولاً للنقد، يعرف بها أباطيل مَنْ رام الخلط على الأمة في سنة نبيها مِنْ الوضّاعين والملاحدة، أو لأوهامِ وأغلوطاتِ من لم يُحكم ضبطَ المرويات.

وقد بذل هؤلاء الجهابذةُ من العلماء أقصى الجُهد في وضع علم هو من مبتكرات هذه الأمة وخاصيتها التي خصها الله بها، ألا وهو علم الحديث رواية ودراية، فرد الله بهؤلاء الفرسان وبسهام هذا العلم الذي ابتكروه

---

(١) [فصلت:٤٢].

أعنف غارة عرفها تاريخ البشرية، فردوا كيد الكائدين، ونفوا عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، وحُفظتْ سنةُ سيد المرسلين.

والغاية القُصوى من هذا العلم هي معرفة صحة الحديث من سقيمه، حتى تبنى الأحكام الشرعية في هذا الدين على أساس متين، كما أن جميع فنون هذا العلم أيضاً مسخرة لتحصيل هذه الغاية، ومن هنا شمر العلماء الجهابذة عن ساعد الجد في نقدهم للمرويات، ونقلة الأخبار بما خصهم الله به من المعرفة والعدالة والورع، وهؤلاء العلماء لم يزالوا في كل دهر وزمان، من لدن عهد الصحابة إلى أن دونت السنن، وتم وضع معالم علم السنة رواية ودراية. فكان لهم قصب السبق في نقد المرويات والرواة.

والزيادة التي تأتي في بعض المتون من أهم المسائل الحديثية، والتي ما زالت محل اهتمام العلماء قديماً والباحثين حديثاً، ورغم كثرة البحوث التي تناولتها فإنه ما يزال الغموض يكتنفها، حيث اختلف في حكمها هل هي مقبولة مطلقاً؟، أم غير مقبولة؟.

ومن ثم تباينت فيها آراء العلماء بين القبول والرد، فالمحدثون يركزون على ما تتطلبه الصنعة الحديثية في قبول ذلك أو رده، وجمهورهم على أنه لا حكم مطرد في المسألة، وإنما لكل حالة ملابساتها التي من خلالها يحكم العالم عليها بالقبول أو الرد، أما الفقهاء والأصوليون فينظرون إلى المسألة وفقاً للقواعد والضوابط التي وضعها أهل الصنعة، والتي تتماشى مع قواعدهم في قبول الأحاديث وردها أساساً.

ومن هذا المنطلق وامتداداً لجهود هؤلاء الأئمة النقاد، حاولت من خلال هذه الورقات أن أشاركهم في هذا الفضل (خدمة السنة المطهرة)، من خلال هذا البحث المتواضع.

(١) فكرة البحث.

من خلال استقرائي لمسألة زيادة المتن عند مسلم على البخاري وجدت الأئمة النقاد في ردها، أو قبولها، ليس لهم حكم مطرد، إنما يكون القبول أو الرد بمقتضى القرائن، أو بالرجوع إلى الأصل في حال الراوي الذي زاد في متن الحديث، بعد التأكد من سلامته من جميع الملابسات الدالة على احتمال الخطأ أو الوهم أو النسيان منه. ومن ثم يقول الحاكم في العلل عموماً: والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير. (١)

ولما كانت هذه المسألة (زيادة المتون من بعض الرواة) لا تندرج تحت قاعدة مطردة عند المحدثين، وجب الرجوع فيها إلى كلام نقاد الحديث وحدهم، ولا يكفي في قبول هذه الزيادة الاعتماد على ثقة الراوي وإتقانه، بكونها قرينة لقبولها في بعض المرويات؛ فقد تصلح هذه القرينة في بعض الروايات دون بعض، ولا يلزم من هذا أن تكون هذه القرينة صالحة في جميع مرويات الراوي. ومن ثم استخرت الله تعالى، وأردت أن أشارك المتقدمين قدر جهدي في هذه المسألة من ناحية الوقوف على حقيقة هذه الزيادة، خاصة تلك التي ترد في متن مسلم زيادة على متن البخاري، وأعلها النقاد، وأسأل الله التوفيق والإعانة.

(٢) أهمية البحث.

١ – دراسة الزيادة في متن مسلم على البخاري، ومدى أهمية الرجوع إلى كتب العلل والرجال والتخريجات والشروحات الحديثية؛ لفهم كلام الأئمة النقاد عند الاختلاف على الرواة أو الرواية.

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٣).

٢ـــــ إن الاختلاف بين الرواة من أهم دلائل العلة، لكن الحكم بين الرواة يحتاج إلى فحص كل القرائن، ولا يتخذ شـــكلاً ثابتاً؛ نظراً لتعدد أوجه الترجيح، بل الأمر أيضـــاً دائر مع القرائن والمرجحات، كم ســـتظهره هذه الدراسة.

٣- دراسة زيادة المتون في الصحيحين تبرز أنَّ المحدثين بذلوا جهداً علمياً ضخماً ومستمراً على اختلاف الأزمنة والأمكنة لخدمة سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا الجهد يُعدُّ مفخرة لعلماءِ المسلمين، وصورة مشرقة في الذب عن سنته صلواتُ ربي وسلامُهُ عليه، كما أن نُبوغَ هؤلاء الأئمة في"علل الحديث" لم يأتِ من فراغ؛ إنَّما هو نتاجُ رحلات طويلة ومستمرة للطلب والسماع، والكتابة والتصنيف، مَعَ سعةِ الاطلاع، ويقظةٍ تامة، وفَهْمٍ ثاقب، صَـحِبَ ذلكَ كلَّه صِـدقٌ وعملٌ ودعوةٌ وصـبرٌ فحظوا بتأييدٍ رباني وفضلٍ إلهيّ.

(٣) مشكلة البحث.

من خلال مطالعتي لصـحيحي الإمامين البخاري ومسـلم وجدت زيادة في بعض المتون عند مســـلم، على البخاري مع أن مخرج الحديث واحد عند الشيخين.

كما وجدت أيضاً عند النقاد المحدثين إذا اختلفت الروايات ولو بزيادة رجح فيما بينها بإحدى أوجه الترجيح، كـــ (الحفظ، التثبت، طول الملازمة، العدد والكثرة، المتابعات والشـــواهد، إلخ)، فهل هذه الزيادة التي جاءت في صحيح مسلم تخضع لهذ القرائن؟ وما موقف نقاد الحديث منها؟

وعليه دار في ذهني موضـــوع هذه الزيادة عند مســـلم من خلال دراســـة حديث أبي بكرة في خطبة حجة الوداع، وقلت: ما موقف المحدثين والأئمة النقاد منها؟، وما خلاصة القول فيها؟.

(٤) هدف البحث.

(١) جمع ما يتعلق بموضوع زيادة متن حديث في صحيح مسلم على متن صحيح البخاري، بحيث يسهل مأخذه ويقرب على طالبه.

(٢) أهمية ودقة مسألة زيادة المتون، إذ تتعلق بعلم العلل، وبالتالي الترجيح بين الروايات عند الاختلاف، بعد مطالعة أقوال النقاد.

(٣) تهاون بعض الباحثين بسرعة الحكم على الحديث بأي علة دون التمحيص في القرائن المحيطة بالرواة والرواية، والاستفادة من مناهج المتقدمين في النقد واستخدام القواعد.

(٤) موضوع زيادة المتون يتعلّق بقاعدة الاختلاف الواقع في المتون بحسب الطرق ورد بعضها إلى بعض، فكان لابد من إفرادها بالدراسة.

(٥) منهج البحث وإجراءاته.

ـــــ استخدمت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، والمقارن، حيث استعرضت خطة البحث بالدراسة مستعيناً في ذلك بنصوص القرآن الكريم، ومصادر السنة المطهرة المسندة وغيرها، من كتب أصول الحديث، والعلل، والسؤالات، والتخريج، وتراجم الرواة، والشروح، والبحوث المعاصرة، وكذلك كتب اللغة والمعاجم، وغيرها مما يخدم الدراسة.

ـــــ عزوت الآيات القرآنية التي وردت في البحث إلى مواضعها في المصحف الشريف بذكر اسم السورة، ورقم الآية في الهامش بين معقوفتين هكذا [...].

ـــــ أما الأحاديث التي أوردتها في البحث فخرجتها من مصادرها الأصلية من كتب السنة المسندة، وذلك بذكر اسم الكتاب، واسم الباب، ورقم الجزء ورقم الصفحة، وأقدم في التخريج الصحيحين نظراً لرتبتهما في الصحة، ثم الأقدم وفاة، كما أني أقدم في التخريج من ذكرت لفظه.

ـ قمت بعرض أقوال العلماء فيما يخدم المسألة، وعلقت عليها عند الحاجة، والتزمت عند النقل من أي مرجع، أو الاستفادة منه الإشارة إلى رقم الجزء والصفحة ووضعته بين قوسين هكذا (...)، علماً بأنني ذكرت طبعات المراجع والمصادر مرتبة على حروف المعجم في الفهرس خشية الإطالة.

ـــ ترجمت للأعلام بإيجاز، وذلك عند ذكر العلم لأول مرة فقط، حتى لا يطول البحث.

ـــ بينت المفردات الغريبة التي وردت في بعض الأحاديث، أو غيرها من النصوص، وعرفت بالمصطلحات أثناء عرض المطلب، مستعيناً في ذلك بكتب غريب الحديث وشروحه، ومعاجم اللغة، وكتب التعريفات. والله عز وجل أسال أن ينفع بما كتبت، وأن يتقبله خالصًا لوجهه الكريم.

(٦) الدراسات السابقة.

١- الدكتور حمزة المليباري في كتابه "عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح".

٢- الدكتور محمد طوالبة في "الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه".

٣- الشيخ مشهور آل سلمان في "الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه".

٤- الدكتور عبد القادر المحمدي في "الشاذ والمنكر وزيادة الثقة".

٥- الدكتور أبو بكر كافي في "منهج البخاري في تصحيح الأحاديث".

٦- الباحثة منال عمر الوادي في (زيادات المتون عند مسلم).

٧- الدكتور عصام السناني في "الزيادة في المتون عند الإمام مسلم من خلال دراسة حديث ابنِ عَبَّاسٍ: (لاَ تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلاَ وَجْهَهُ)".

٨- أحمد حسن سعد، شرف محمود القضاة في " موقف الحافظ ابن حجر العسقلاني من زيادات متون الإمام مسلم على الإمام البخاري زيادة (فَلْيُرِقْهُ)- أنموذجًا) -دراسة تحليلية تطبيقية).

٩- عفيف سـميح رضـا مصـاروة في "زيادة الثقة عند الإمام البخاري دراسة نظرية تطبيقية من خلال كتابه الجامع الصحيح.

(٧) خطة البحث.

يتكون هذا البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، ثم الفهارس العلمية.

- أما المقدمة ذكرت فيها: فكرة البحث، وأهميته، ومشكلته، وهدفه، ومنهجه وإجراءاته، والدراسات السابقة، ثم الخطة.

المبحث الأول: الكلام على زوائد الألفاظ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف زيادات المتون وحكمها بين المحدثين والفقهاء.

المطلب الثاني: منهج مسلم في زيادات المتون.

المبحث الثاني: زيادة المتن عند مسـلم على البخاري من خلال حديث أبي بكرة في خطبة حجة الوداع، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخريج حديث أبي بكرة في خطبة حجة الوداع، وفيه زيادة لمسلم على البخاري.

المطلب الثاني: حقيقة الزيادة التي في صحيح مسلم على صحيح البخاري، وموقف النقاد منها، والخلاصة.

- الخاتمة، وتشتمل على أهم النتائج.

- مراجع البحث، وفهرس المحتويات.

المبحث الأول: الكلام على زوائد الألفاظ

المطلب الأول: تعريف زيادات المتون وحكمها بين المحدثين والفقهاء.

اعتنى المحدثون بزيادات المتون اعتناءً بالغاً، فجمعوا الطرق، وفتشوا الأسانيد والروايات؛ ليتمكنوا من الوقوف على تلك الزيادات لما لها من آثار مهمة.

المتون: جمع متن، والمتن لغة: ما اكتَنَف الصُّلب من الحيوان، وبه شُبِّه المتن من الأرض ومَتُنَ الشيء قَوِيَ مَتْنُهُ، ومِنه حَبْلٌ مَتِين، فَمَتْنُ كلِّ شيءٍ ما يَتَقَوَّمُ به ذلك الشيء ويَتَقَوَّى به، كما أن الإنسان يَتَقَوَّم بالظَّهر ويَتَقَوَّى به، فَمَتْنُ الحديث ألفاظه التي يَتقوَّم بها المعاني. (١)

أما المتنُ في الاصطلاح: هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام. (٢)

والزيادة في اصطلاح المحدثين: عرفها الحاكم النيسابوري بقوله: " معرفة زيادات ألفاظ فقهية في أحاديث ينفرد بالزيادة راوٍ واحد". (٣)

وقال ابن رجب: " أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد، ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة، لم يذكرها بقية الرواة ". (٤)

---

(١) الخلاصة في معرفة الحديث (ص: ٢٧)

(٢)نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ت: الرحيلي -ط: سفير) (ص: ١٣٠)، منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٣٢١)

(٣)معرفة علوم الحديث للحاكم(ص: ١٣٠).

(٤)شرح علل الترمذي(٢/ ٦٣٥).

وربما قبل المُحَدِّثُوْنَ الزيادة الواقعة في بَعْض المتون أو الأسـانيد لقرائن تخص ذَلِكَ ومرجحات خَاصَّـة، وَهِيَ كثيرة لا حصـر لها. قال ابن حجر: ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصـر ولا ضـابط لها بالنسـبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده. (١)

ويختلف نظَر المحدثين في الحكم عَلَى الأحاديث التي بها زيادة من الثقات خصوصا من حيث القبول أو الرد؛ لأن زيادة الثِّقَة عندهم لا تقبل مطلقاً ولا ترد مطلقاً، بل منها ما هو مقبول، ومنها ما هو مردود تبعاً للقرائن المحيطة بِهذه الزيادة، والقرائن هي التي تجعل الحكم مختلفاً من حَدِيثٍ لآخر، فمن القرائن مَا يدل عَلَى أن الزيادة تَكُون أحياناً مدرجة في الحدِيث، أو أَنَّهَا من قَوْل أحد رُوَاة الإسـناد، أو من حَدِيث آخر، ويقبل المحدثون حال الرَّاوِي الثِّقَة الَّذِي زاد في الحَدِيْث زيادة بَعْدَ تأكدهم من سلامته من جَمِيْع الملابسات الدالة عَلَى احتمال الخطأ والوهم أو النسيان، ويؤكد هَذَا المَعْنَى الحَاكِم النيسابوري قائلاً: الحجة فِيهِ عندنا الحفظ والفهم والمَعْرِفَة لا غَيْر. (٢)

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر(٢/ ٧١٢).
(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم(ص: ١١٣).

وقال ابن عبد الهادي عند ذكر زيادة الثِّقات: وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصـــها، ومن حكم في ذلك حكما عاما فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم يخصها. (١) ومن هذه القرائن ملازمة الراوي لشيخه.

ومن الجدير بالذكر إن عمل الأئمة النقاد في الترجيح بين الروايات، وكذا الإعلال في اختلاف الوصل والإرسال، والوقف والرفع، من أصول فوائده الوقوف على ما بهذه الروايات من زيادات قد تأتي عن الرواة الثقات، فلا يمنع أن يروى الحديث موصــولا ومرســلا، وموقوفا ومرفوعا، فلا تعارض بالمعنى المذكور، وعليه فقبول الزيادة من الثقة أو عدم قبولها عند المحدثين أوســـع من المعنى المذكور عند الأصـــوليين والفقهاء الذين يشترطون لرد زيادة الثقة أن تكون منافية لأصل الحديث.

(١) نصب الراية(١/ ٣٣٦).

المطلب الثاني: منهج مسلم في زيادات المتون.

لقد أفصح الإمام مسلم رحمه الله عن منهجه في قبول الزيادة أو ردها من الرواة حيث قال: فاعلم أرشدك الله إن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين:

أحدهما: أن ينقل الناقل حديثا بإسناد فينسب رجلا مشهورا بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته أو يسميه باسم سوى اسمه فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم كنعمان بن راشد حيث حدث عن الزهري فقال عن أبي الطفيل عمرو بن واثلة ومعلوم عند عوام أهل العلم أن اسم أبي الطفيل عامر لا عمرو وكما حدث مالك بن أنس عن الزهري فقال عن عباد وهو من ولد المغيرة ابن شعبة وانما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان معروف النسب عند أهل النسب وليس من المغيرة بسبيل....

ثم قال: فهذه الجهة التي وصفنا من خطأ الإسناد ومتن الحديث هي أظهر الجهتين خطأ وعارفوه في الناس أكثر

والجهة الأخرى: أن يروي نفر من حفاظ الناس حدثنا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكي من وصفنا من الحفاظ فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وان كان حافظا على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم وسنذكر من مذاهبهم وأقوالهم في حفظ الحفاظ وخطأ المحدثين في الروايات ما يستدل به على تحقيق ما فسرت لك إن شاء الله. (١)

---

(١) التمييز لمسلم (ص: ١٧٠ــ ١٧٢)

وقال أيضا في مقدمة صحيحه: حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس والله أعلم(١)

ومما سبق يتبين أن مسلما رحمه يقبل الزيادة من الرواة بشرطين:

الأول: أن يكون ممن عرف بالرواية عن الشيخ، فشارك الثقات من أصحابه المتقنين في أكثر الروايات ً مع كونه حافظا فزاد بعض ما لم يذكروه، فتقبل زيادته في الألفاظ عليهم وما تفرد به من المتون. فإن كان صاحب أوهام فيتوقف في زياداته وتفرداته.

الثاني: أن يروي عن الشيخ المعروف ما لم يذكره تلاميذه الحفاظ المتقنين، فيخالفهم في زيادة في الإسناد أو قلب في المتن، فإن مثل هذه الزيادة لا تقبل ولو كان حافظا. (٢)

---

(١) صحيح مسلم (١/ ٧)

(٢)الزيادة في المتون عند الإمام مسلم من خلال دراسة حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي في: (لا تخمروا رأسه ولا وجهه) للدكتور عصام بن عبد الله السناني .ص ١٦

المبحث الثاني: زيادة المتن عند مسلم على البخاري من خلال حديث أبي بكرة في خطبة حجة الوداع.

المطلب الأول: تخريج حديث أبي بكرة في خطبة حجة الوداع، وفيه زيادة لمسلم على البخاري.

ـــــ الحديث الذي نعنيه بالدراسة مداره على مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

ـــــ والزيادة التي في صحيح مسلم، قوله: (ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جُزَيْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا). لم يخرجها البخاري.

ولكي نتعرف على هذه الزيادة من خلال كتب أصول الرواية المسندة نقوم بتخريج الحديث أولا بهذه الزيادة، وثانيا من دونها على النحو التالي:

أولا: تخريج الحديث الذي فيه زيادة عند الإمام مسلم وغيره.

ـ قال مسلم رحمه الله:

حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَخَذَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ، فَقَالَ: «أَتَدْرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ بِيَوْمِ النَّحْرِ؟ » قُلْنَا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟ » قُلْنَا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ » قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ بِالْبَلْدَةِ؟ » قُلْنَا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ

هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فَلْيُبَلِّغِ الشَّـــاهِدُ الْغَائِبَ»، قَالَ: ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَـــيْنِ[1] أَمْلَحَيْنِ[2] فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جُزَيْعَةٍ[3] مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا.

ـــــ الزيادة عند مسلم في متن هذا الحديث: " ثم انكفأ إلى كبشين أملحين فذبحهما وإلى جزيعة من الغنم فقسمها بيننا ".

ـــ ومدار الحديث بهذه الزيادة على مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، وتفرع عنه عدة طرق: (عبد الله ابن عون، أَيُّوب السختياني) كما يلي:

(أ) الحديث عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين به بلفظه له طريقان (يزيد بن زريع، وحماد بن مسعدة) وتخريجهما كما يلي:

أولا: من طريق يزيد بن زري عن ابن عون به، أخرجها:

ـــ مسلم في صحيحه (٣/ ١٢٩١) كِتَابُ الْقَسَامَةِ وَالْمُحَارِبِينَ وَالْقِصَاصِ وَالدِّيَاتِ: بَابُ تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الدِّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ. من طريق يزيد بن زري عن ابن عون به

ـــــ والنسائي في السنن الكبرى (٧/ ٢٢٠) كتاب الضحايا حديث رقم (٤٣٨٦).

---

(١) ثنية كبش وهو ذكر الضأن المسمى الآن بالطَّلي. الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (١٨/ ٣٨٢).

(٢) تثنية أملح والأملح هو الذي فيه بياض وسواد والبياض أكثر أي رجع إليهما ليذبحهما أضحية. الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (٣٨٢/١٨)

(٣) ضم الجيم وفتح الزاي وهي القطعة من الغنم تصغير جزعة بكسر الجيم وهي القليل من الشيء وضبطه ابن فارس بفتح الجيم وكسر الزاي وكأنها فعيلة بمعنى مفعولة كضفيرة بمعنى مضفورة والمشهور في رواية المحدثين هو الأول كذا في شرح النواوي. النهاية في غريب الأثر (١/ ٧٤٤، بترقيم الشاملة آليا) الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (١٨/ ٣٨٢).

ـــ والنسائي أيضا في السنن الكبرى (٧/ ٢٢٣) كتاب الضحايا: باب ذبح الضحية قبل الإمام، حديث رقم (٤٣٩٦).

ثانيا: من طريق حَمَّاد بْن مَسْعَدَةَ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ به أخرجها:

ـــ مسلم في صحيحه أيضا (٣/ ١٣٠٦) باب تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الدِّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ.

(ب) والحديث عن أَيُّوب السختياني، عَنْ مُحَمَّد بن سيرين به له طريقان(إِسْمَاعِيل بن مسعود، وحاتم بن وردان) وتخريجهما كما يلي:

أولا: من طريق إسماعيل بن مسعود عن أيوب السختياني عن ابن سيرين به أخرجه:

ـ أحمد في مسنده ط الرسالة (١٩/ ١٧٣) (١٩/ ٢١١).

ثانيا: من طريق حاتم بن وردان عن أَيُّوب السختياني، عَنْ مُحَمَّد بن سيرين به أخرجه:

ـــ النسائي في السنن الكبرى (٣/ ١٩٣) كتاب صلاة العيدين: باب ذبح الإمام يوم العيد وعدد ما يذبح (١٥٨٨).

ـــ والنسائي في السنن الكبرى (٧/ ٢١١) كتاب الضحايا حديث رقم (٤٣٨٨).

ـ وأبو عوانة في مسنده (٥/ ٧٣).

ثانيا: تخريج الحديث من دون الزيادة عند الإمام البخاري وغيره.

٣ ـ قال البخاري رحمه الله: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، ذَكَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ - أَوْ بِزِمَامِهِ - قَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا»، فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا» فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ بِذِي الحِجَّةِ» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ،

وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، بَيْنَكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ».

ـ الحديث بدون الزيادة عن (عبد الله بن عون، وأيوب السختياني، وقُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ) ثلاثتهم عن محمد بن سيرين عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ باللفظ السابق، وتفصيل تخريجه كما يلي:

(أ) الحديث عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين به له عدة طرق: (بشر بن المفضل، ومُحَمَّد بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وأشهل بن حاتم)، وتخريجها كما يلي:

ـــ البخاري في صحيحه، واللفظ له (١/ ٢٤) كتاب العلم: بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ» من طريق بشر بن المفضل عن ابن عون عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، به.

ـــ وأحمد في مسنده ط الرسالة (٣٤/ ٢٨) من طريق مُحَمَّد بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ يَعْنِي ابْنَ سِيرِينَ به.

ـ والدارمي في سننه (٢/ ١٢٢٠) من طريق أشهل بن حاتم، عن ابن عون، عن ابْنِ سِيرِينَ، به.

(ب) الحديث عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين به له طريق واحد كما يلي:

ـ من طريق عَبْدُ الوَهَّابِ، عن أَيُّوبُ، عن ابْنَ سِيرِينَ به، أخرجه كل من:

ـ البخاري في صحيحه: (٥/ ١٧٧) كتاب المغازي: باب حجة الوداع

ـ (٧/ ١٠٠) كتاب الأضاحي: باب من قال الأضحى يوم النحر.

ـ (٩/ ١٣٣) كتاب التوحيد: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: قال تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة القيامة:٢٣-٢٤].

ـــ ومسلم في صحيحه (٣/ ١٣٠٥) كِتَاب الْقَسَامَةِ وَالْمُحَارِبِينَ وَالْقِصَاصِ وَالدِّيَاتِ: بَاب تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الدِّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ

ـ وابن حبان في صحيحه - محققا (١٣/ ٣١٤)

(ج) الحديث عن قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، به له طريقان كما يلي:

(يحيى بْن سَعِيدٍ القطان، وأبو عامر العقدي)

ـــ أولا: طريق يحيى بْن سَعِيدٍ القطان، عن قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عن مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، به أخرجه:

ـــ مسلم في صحيحه (٣/ ١٣٠٧) كِتَاب الْقَسَامَةِ وَالْمُحَارِبِينَ وَالْقِصَاصِ وَالدِّيَاتِ: بَاب تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الدِّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ.

ـ وابن ماجه في سننه (١/ ٨٥) افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم: باب من بلغ علما

ـ والبزار في مسنده = البحر الزخار (٩/ ٨٦).

ـ ثانيا: طريق أبي عامر العقدي، عن قرة بن خالد، عن محمدبن سيرين، به أخرجه:

ـ ابن الجارود في المنتقى (ص: ٢١٢) كتاب الطلاق: باب جراح العمد.

المطلب الثاني: حقيقة الزيادة التي في صحيح مسلم على صحيح البخاري، وموقف النقاد منها.

بعد تخريج الحديث بالزيادة التي في صحيح مسلم، وبدونها من صحيح البخاري، ولكي نقف على حقيقة هذه الزيادة نود حصر الدراسة في نقاط ثلاث:

أولا: تعيين الراوي الذي زاد هذه الزيادة.
ثانيا: دراسة حالة هذا الراوي الذي زاد هذه الزيادة..
ثالثا: آراء النقاد المحدثين في هذه الزيادة، وخلاصة القول فيها.

وتفصيل هذه النقاط كما يلي:

أولا: تعيين الراوي الذي زاد هذه الزيادة.

ـــــ قال الدارقطني: وأخرج مسلم من أحاديث يزيد بن زريع وحماد بن مسعدة عن ابن عون عن محمد عن ابن أبي بكرة عن أبيه في خطبة يوم النحر، وفي آخره: ثم انكفأ إلى كبشين أملحين فذبحهما وإلى جزيعة من الغنم فقسمهما بيننا، قال: وهذا الكلام وهم من ابن عون فيما يقال، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس فيه فقطعه ولعله صح عنده أنه وهم والله أعلم، ومسلم أتى به إلى آخره. (١)

ـــ وقال صاحب الكوكب الوهاج: إنما نسب هذا الوهم لابن عون لأن هذا الحديث قد رواه عن ابن سيرين أَيُّوب السختياني وقرة بن خالد وانتهى حديثهما في خطبة النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يوم النحر عند قوله: ألا هل بلغت في رواية أَيُّوب وزاد قرة إلى هذا قالوا: نعم قال: اللهم أشهد وبعد قوله: ألا هل بلغت زاد ابن عون عن ابن سيرين عن أبي بكرة (ثم انكفأ إلى كبشين أملحين فذبحهما إلخ...) وهذا الكلام إنما كان من النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم في خطبة عيد الأضحى على ما رواه أَيُّوب وهشام عن ابن سيرين عن أنس بن مالك على ما ذكره مسلم في الضحايا عنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم: صلى ثم خطب فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد ذبحًا قال: وانكفأ رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص: ٢٢٠)، والجمع بين الصحيحين (١/ ٣٦٣).

إلى كبشـــين أملحين فذبحهما فقام النَّاس إلى غنيمة فتوزعوها أو قال: فتجزعوها فكان ابن عون اختلط عليه الحديثان فساقهما مساقًا واحدًا وأن ذلك كان في خطبة عرفة وهو وهم لا شك فيه ا. هـ من المفهم. (١)

مما سبق يتعين لنا أن عبد الله بن عون هو الذي زاد هذه الزيادة عند مسلم.

ثانيا: دراسة حالة هذا الراوي الذي زاد هذه الزيادة..

هو عبد الله عون بن أرطبان المزني مولاهم، أبو عون الخزار، البصري، رأى أنس بن مالك، وروى عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، وأنس بن سيرين، ومحمد بن سيرين، وجماعة.

وروى عنه الثوري وشعبة والقطان وابن المبارك ووكيع وعباد بن العوام وهشيم ويزيد بن زريع وابن علية وبشر بن المفضل وغيرهم.

قال ابن المديني: جمع لابن عون من الإسناد ما لا يجمع لأحد من أصحابه، سمع بالمدينة من القاسم وسالم وبالبصرة من الحسن وابن سيرين وبالكوفة من الشعبي والنخعي وبمكة من عطاء ومجاهد وبالشام من مكحول ورجاء بن حيوة قال علي وقال بشر بن المفضل لقيت الثوري بمكة فقلت له من آمن من تركت على الحديث بالكوفة قال منصور وبالبصرة يونس بن عبيد قال علي وهذا كان قبل أن يحدث بن عون لأنه لم يحدث إلا بعد موت أيوب ومات بن عون سنة إحدى وخمسين ومائة بعد موت أيوب بعشرين سنة وقال الثوري ما رأيت أربعة اجتمعوا في مصر مثل هؤلاء أيوب ويونس والتيمي وابن عون وقال وهيب دار أمر البصرة على أربعة فذكر هؤلاء وقال أبو داود عن شعبة ما رأيت مثلهم وقال حماد بن زيد عن ابن عون وفدت عند الحسن وابن سيرين فكلاهما لم يزل قائما حتى فرش لي وقال معاذ بن معاذ عن موسى بن عبيد أني لأعرف رجلا يطلب منذ عشرين سنة أن يسلم له يوم كأيام بن عون فلم يسلم له ذاك فكأنه عنى نفسه وقال هشام بن حسان حدثني من لم تر عيناي مثله وأشار بيده إلى بن

---

(١)الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (١٨/ ٣٨٢).

عون، وقال ابن خيثمة عن ابن معين ثبت، وقال عيسى بن يونس كان أثبت من هشام يعني ابن حسان، وقال أبو حاتم ثقة، وقال ابن سعد كان ثقة وكان عثمانيا وكان كثير الحديث ورعا، وقال النسائي في الكنى ثقة مأمون، وقال في موضع آخر ثقة ثبت، وقال ابن حبان في الثقات: كان من سادات أهل زمانه عبادة وفضلا وورعا ونسكا وصلابة في السنة وشدة على أهل البدع، وقال أبو بكر البزار كان على غاية من التوقي، وقال عثمان ابن أبي شيبة: ثقة صحيح الكتاب، وقال العجلي بصري ثقة رجل صالح، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن من السادسة مات سنة خمسين على الصحيح، أخرج له أصحاب الكتب الستة. (١)

خلاصة حاله: مما سبق الجمهور على توثيقه، واتفق على إخراج حديثه الشيخان في صحيحيهما.

ثالثا: آراء النقاد المحدثين في هذه الزيادة، وخلاصة القول فيها.

أما عن زيادة " ثم انكفأ إلى كبشين أملحين فذبحهما، وإلى جزيعة من الغنم فقسمهما بيننا " التي في متن صحيح مسلم على متن صحيح البخاري من حديث أبي بكرة في خطبة يوم النحر.

فقد سبق قول الدارقطني: أن عبد الله بن عون الراوي عن محمد بن سيرين في هذا الإسناد هو صاحب هذه الزيادة، وعن مدى قبولها من عدمه نعرج على أقوال الأئمة النقاد فيها.

ـ حيث قال الدارقطني: وأخرج مسلم من أحاديث يزيد بن زريع وحماد بن مسعدة، عَن ابن عون، عَن محمد، عَن ابن أبي بكرة، عَن أبيه في خطبة

---

(١) تنظر ترجمته في: الثقات لابن حبان (٧/ ٣)، الثقات للعجلي ط الدار (٢/ ٤٩)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥/ ٣٩٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٤٦) تقريب التهذيب (ص: ٣١٧).

يوم النحر، وفي آخره: ثم انكفأ إلى كبشـــين أملحين فذبحهما وإلى جزيعة من الغنم فقســـمهما بيننا. وهذا الكلام وهم من ابن عون فيما يقال. وإنما رواه بن سيرين، عَن أنس قاله أيوب عنه(١). وقد أخرج البخاري ابن عون فلم يخرج هذا الكلام فيه فقطعه ولعله صح عنده أنه وهم والله أعلم، ومسلم أتى به إلى آخره. (٢)

ـ وفي العلل للدارقطني أيضا: سُئِلَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَـــلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَـــلَّمَ خَطَبَ ثُمَّ انْصَـــرَفَ إِلَى كَبْشَـــيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا وَإِلَى غَنَمٍ فَقَسَّـــمَهَا بَيْنَنَا.؟ فَقَالَ: يَرْوِيهِ ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِـــيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

وَوَهِمَ فِيهِ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ سِـــيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، كَذَلِكَ رَوَاهُ أَيُّوبُ، وَهِشَامٌ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، وَهُوَ الصَّوَابُ. (٣)

ـــــ وأخرج الخطيب البغدادي هذا الحديث في الفصـــل للوصـــل المدرج (٧٤٧/٢)... ثم انكفأ إلى كبشـــين أملحين فذبحهما وإذا جزيعة من غنم فقسمها بيننا، أو قال فاقتسمناها، قال كذا روى هذا الحديث عبد الله بن عون بن أرطبان عن محمد بن سيرين، وتابعه معمر بن راشد عن أيوب عن ابن

---

(١) ينظر: صحيح البخاري (٧/ ٩٩) كتاب الأضاحي: بَاب مَا يُشْتَهَى مِنَ اللَّحْمِ يَوْمَ النَّحْرِ، قال: حَدَّثَنَا صَـــدَقَةُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِـــيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [ص:١٠٠] يَوْمَ النَّحْرِ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّـلاَةِ فَلْيُعِدْ» فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُـولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ يُشْـتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ - وَذَكَرَ جِيرَانَهُ - وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ شَـــاتَيْ لَحْمٍ؟ فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَلاَ أَدْرِي بَلَغَتِ الرُّخْصَـــةُ مَنْ سِـــوَاهُ أَمْ لاَ، ثُمَّ انْكَفَأَ النَّبِيُّ صَـــلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى كَبْشَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَقَامَ النَّاسُ إِلَى غُنَيْمَةٍ فَتَوَزَّعُوهَا، أَوْ قَالَ: فَتَجَزَّعُوهَا.

(٢)الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص: ٢٢٠).

(٣) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧/ ١٥٧)

سيرين على إسناده، وقال قرة بن خالد من طريق أبي عامر العقدي عنه عن محمد بن سيرين قال: حدثني عبد الرحمن بن أبي بكرة ورجل آخر أفضل من عبد الرحمن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن أبي بكرة، ورواه عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب عن محمد عن ابن أبي بكرة ولم يسمه عن أبيه، وقال إسماعيل بن علية عن أيوب عن محمد عن أبي بكرة ولم يذكر ابن أبي بكرة فيه وقال حماد بن زيد عن أيوب قال نبئت عن أبي بكرة وقال إبراهيم بن طهمان عن أيوب عن بعض أولاد أبي بكرة عن أبيه.

ثم قال الخطيب: إلا أن ابن عون زاد في آخر الحديث ألفاظا وهم فيها فأدرجها في حديث أبي بكرة "الكبشين وما بعد ذلك" إلى آخر الحديث وليست هذه من حديث أبي بكرة، وإنما رواها محمد بن سيرين عن أنس بن مالك في حديث آخر روى ذلك عن محمد أيوب السختياني وغيره. (١)

ـ وقال القاضي عياض: وقد خرج البخاري هذا الحديث عن ابن عون، فلم يذكر فيه هذا الكلام، ولعله تركه عن عمد. وقد رواه أبو قرة عن ابن سيرين في مسلم في الباب، فلم يذكر فيه هذه الزيادة، إنما هي في حديث آخر في خطبة عيد الأضحى، فوهم فيهما الراوى وضمها إلى خطبة الحج، أو هما حديثان، ضم بعضهما إلى بعض. وقد ذكر مسلم ذلك في كتاب الضحايا بعد هذا من حديث أيوب وهشام عن ابن سيرين، عن أنس؛ أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى ثم خطب، فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد، ثم قال آخر الحديث: " وانكفأ رسول الله إلى كبشين أملحين

(١) الفصل للوصل ال إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥/ ٤٨٤)مدرج (٢/ ٧٤٧) وما بعدها.

فذبحهما، فقام الناس إلى غنيمة فتوزعوها "، فهذا هو الصحيح ورافع للإشكال. (١)

ـ ونقل النووي في شرحه لصحيح مسلم كلام الدارقطني والقاضي عياض ووافقهما. (٢)

ـ وقَالَ الإتيوبي: حاصل ما فِي كلامهم هَذَا أن ذكر زيادة: "ثم انكفأ الخ" ليست صحيحة فِي حديث أبي بكرة رضي الله عنه فِي خطبة النبيّ -صلى الله عليه وسلم- يوم النحر، وإنما وهم فيها ابن عون، فأدخلها منْ رواية ابن سيرين لحديث أنس رضي الله عنه فِي خطبة النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، يوم الأضحى، وحديث أنس هو الذي قبل هَذَا، وسيأتي أيضًا بعد حديث، إن شاء الله تعالى. والله تعالى أعلم. (٣)

خلاصة القول في هذه الزيادة: مما سبق يتضح أن الدارقطني استدرك هذه الزيادة على مسلم، وضعفها فقال: "وهذا الكلام من ابن عون - فيما يقال- وإنما رواه ابن سيرين عن أنس، قاله أيوب عنه"، وأيده على ذلك الخطيب البغدادي، والقاضي عياض كما سبق.

وما ذهب إليه هؤلاء الأئمة هو الواقع، والدليل أن هذا الكلام لا يروى في مختلف المصادر، ومن مختلف الطرق إلا من حديث أنس في خطبة عيد الأضحى كما سبق تخريجه. ولم يرو عن أبي بكرة إلا من طريق ابن عون وحده مما يدل على وهمه على ابن سيرين في إدخال جزء من حديث أنس في حديث أبي بكرة"

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥/ ٤٨٤)
(٢) شرح النووي على مسلم (١١/ ١٧١)
(٣) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٣٣/ ٣٢٢)

وبذلك يكون عبد الله بن عون أدرج ما له تعلق بالأضـــاحي في خطبته - صلى اللَّه عليه وسلم - في حجة الوداع، والمعلوم أن الأضحية بكبشين كان في المدينة فهما حادثتان منفصلتان.

- **وبناء على ما سبق** عرضه تبين لي أن يزيد بن زريع، وحماد بن مسعدة وهما ثقتان قد رويا الحديث عن عبد الله بن عون بهذه الزيادة كما سبق في تخريجه عند مسلم، أما البخاري في صحيحه فقد رواها من طريق بشر بن المفضـــل، وأحمد في مســنده من طريق مُحَمَّد بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، والدارمي في سننه من طريق أشهل بن حاتم، وهم ثقات عن ابن عون بدون هذه الزيادة، فنتج عن ذلك أنّ عبد الله بن عون قد اضـــطرب في رواية هذا الحديث، فرواه على الوجـه الموافق لروايـة الثقـات الآخرين، من غير الزيـادة، ثم رواه بهذه الزيادة التي في صـحيح مسـلم، وهما منه، حيث أدخل حديثاً في حديث، كما ذكر الدارقطني وعياض، ومن ثم فإن إخراج مسلم لهذا الحديث بهذه الزيادة إنما كان في المتابعات، وليس في أصـــل الصـــحيح من بابه، ولعله ساق هذه الزيادة ليبين علتها.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين. وبعد:

من خلال معالجة فكرة هذا البحث المتواضع، أود أن أعرب عن نتائج ظهرت لي، وذلك في نقاط:

أولاً: مصنفات النُّقاد من أئمة الحديث المتقدمين قد احتوت على الكثير من أمثلة نقد المتون، لا كما ادعى المستشرقون أن جهدهم إنما كان في خدمة الأسانيد فقط، وإنمَّا أتي ذلك من قبل جهلهم بمصنفات أهل الحديث، كما أن دراسة وسبر جميع الأحاديث التي تكلم فيها المتقدمون من أهل الحديث في مصنفات العلل فيما يخص نقد المتون وبيان الراجح والمرجوح منها أمر مهم جداً، وإن بدا صعوبته في أول الأمر.

ثانياً: إنَّ دراسة ما يتعلق بالرواة أيضاً من أهم الوسائل والدلالات لمعرفة الغريب في الآثار والأخبار، ولقد اهتم النُّقاد بتحقيق وتحديد أنواع الخلل الذي قد يطرأ على الرواة والمرويات؛ لاستخراج الأدلة على بطلان الأخبار الضعيفة والمكذوبة بشكل عام، ومن ثم استطاعوا تقرير الوهم أو الخطأ في الرواية وإن جاءت من الحفاظ الكبار.

ثالثاً: قد تأتي الزيادة في المتن عند مسلم على البخاري بسبب تصرف الراوي في اللفظ، أو اضطرابه، ولو كان ثقة كما حدث من عبد الله ابن عون، إذ الغالب في العلة قد تأتي في أحاديث الثقات، حتى إن ابن حبان

اعتبر هذا جنســـاً من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها، قال رحمه الله: "الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره؛ لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأســـانيد دون المتون... فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن فقيهاً وحدث من حفظه، فربما قلب المتن، وغيّر المعنى حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويقلب إلي شـــيء ليس منه وهو لا يعلم، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعته إلا أن يحدث من كتاب، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار. (١)

(١)شرح علل الترمذي (١/ ٤٣٠)

مراجع البحث

- الدكتور حمزة المليباري في كتابه "عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح"
- الدكتور محمد طوالبة في "الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه"
- الشيخ مشهور آل سلمان في "الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه".
- الدكتور عبد القادر المحمدي في "الشاذ والمنكر وزيادة الثقة".
- الدكتور أبو بكر كافي في "منهج البخاري في تصحيح الأحاديث".
- الباحثة منال عمر الوادي في (زيادات المتون عند ا مسلم).
- الدكتور عصام السناني في "الزيادة في المتون عند الإمام مسلم من خلال دراسة حديث ابنِ عَبَّاسٍ: (لاَ تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلاَ وَجْهَهُ)".
- أحمد حسن سعد، شرف محمود القضاة في " موقف الحافظ ابن حجر العسقلاني من زيادات متون الإمام مسلم على الإمام البخاري زيادة (فَلْيُرِقْهُ)- أنموذجًا) -دراسة تحليلية تطبيقية).
- عفيف سميح رضا مصاروة في "زيادة الثقة عند الإمام البخاري دراسة نظرية تطبيقية من خلال كتابه الجامع الصحيح".
ـ تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.

ـــ التمييز، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠.

ـــ الجامع المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

ـــ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

ـــ السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

ـ الشاذ والمنكر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، المؤلف: أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بإشراف الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

ـ شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)،

المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن.

ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤، ١٩٩٣.

ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية.، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.، الناشر: دار طيبة - الرياض.، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

ـ قواعد العلل وقرائن الترجيح، المؤلف: عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

ـ المنتقى من السنن المسندة، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨.

ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

ـ مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

ـ مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

ـ معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث: ١٠٥١
مقدمة ١٠٥٤
(١) فكرة البحث ١٠٥٦
(٢) أهمية البحث ١٠٥٦
(٣) مشكلة البحث ١٠٥٧
(٤) هدف البحث ١٠٥٨
(٥) منهج البحث وإجراءاته ١٠٥٨
(٦) الدراسات السابقة ١٠٥٩
(٧) خطة البحث ١٠٦٠
المبحث الأول: الكلام على زوائد الألفاظ ١٠٦١
المطلب الأول: تعريف زيادات المتون وحكمها بين المحدثين والفقهاء. ١٠٦١
المطلب الثاني: منهج مسلم في زيادات المتون. ١٠٦٣
المبحث الثاني: زيادة المتن عند مسلم على البخاري من خلال حديث أبي بكرة في خطبة حجة الوداع. ١٠٦٦
المطلب الأول: تخريج حديث أبي بكرة في خطبة حجة الوداع، وفيه زيادة لمسلم على البخاري. ١٠٦٦
الخاتمة: ١٠٧٨
مراجع البحث ١٠٨٠